الأمم المتحدة

A/C.5/74/SR.10

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
20 February 2020
Arabic
Original: English

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، الساعة 10:00

الرئيس: السيد مافرويانيس ..... (قبرص)

نائبة رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماسييل

المحتويات

البند 138 من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات

البند 141 من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة

البند 135 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 *(تابع)*

التشييد وإدارة الممتلكات *(تابع)*

التقدم المحرز في تجديد المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو

البند 140 من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-19616 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 10:05

البند 138 من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (A/74/32 و A/74/121 و A/74/538)

البند 141 من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (A/74/217 و A/74/217/Add.1؛ JIU/REP/2018/6)

1 - **السيدة أوستِن** (رئيسة لجنة المؤتمرات): عرضت تقرير لجنة المؤتمرات لعام 2019 (A/74/32)، فقالت إن التقرير يتضمن مشروع قرار بشأن خطة المؤتمرات والمشروع المنقح لجدول المؤتمرات والاجتماعات لعامي 2020 و 2021. وأضافت أن لجنة المؤتمرات قد نظرت في تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/74/121). ويتضمن تقرير لجنة المؤتمرات موجزا شاملا للمناقشات التي أُجريت بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعمالها. وتمثل الدورة الموضوعية السنوية للجنة فرصة للدول الأعضاء للتواصل مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

2 - وأردفت قائلة إن لجنة المؤتمرات قد اعتمدت، في دورتها التنظيمية، الجدول المؤقت للمؤتمرات والاجتماعات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما لعامي 2020 و 2021 (E/2019/53) وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده. وذكرت أن لجنة المؤتمرات قد استعرضت، في دورتها الموضوعية، مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات لفترة السنتين 2020 و 2021، وقررت، عملا بقرار الجمعية العامة 266/72 ألف الذي وافقت فيه الجمعية على تغيير فترة الميزانية من فترة تقوم على سنتين إلى فترة تقوم على سنة واحدة على أساس تجريبي، ابتداء من الميزانية البرنامجية لعام 2020، اعتماد جدول المؤتمرات والاجتماعات لعام 2020. وأوصت لجنة المؤتمرات أيضا بأن تأذن الجمعية العامة لثماني هيئات بالاجتماع خلال الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والسبعين، ووافقت على ستة طلبات للخروج فيما بين الدورات عن جدول المؤتمرات والاجتماعات المقرر.

3 - وتابعت كلامها قائلة إن لجنة المؤتمرات استعرضت البيانات الإحصائية المتعلقة باستخدام موارد ومرافق خدمات المؤتمرات. ووفقا لقرار الجمعية العامة 270/73، حسنت جميع مراكز العمل الرئيسية الأربعة استخدام خدمات الترجمة الشفوية عن طريق التواصل مع الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ذات الصلة. وأفادت بأنها قد بعثت، بصفتها رئيسة لجنة المؤتمرات، برسائل إلى رؤساء الهيئات المدرجة اجتماعاتها في الجدول التي ظل معدل استخدامها للموارد المخصصة لها على مدى الأعوام الستة الماضية أقل من النسبة المرجعية المنطبقة، وذلك بهدف تحسين استخدام موارد خدمات المؤتمرات دون المساس بالعمل الموضوعي للهيئات.

4 - ومضت تقول إنه فيما يتعلق بإدارة الوثائق، لاحظت لجنة المؤتمرات حدوث تحسينات في الامتثال للمواعيد النهائية في تقديم الوثائق الخاضعة لنظام الجدولة الزمنية وتجهيزها وإصدارها. وفيما يتصل بملاك الموظفين، أعربت لجنة المؤتمرات عن تأييدها لتوقيع المزيد من مذكرات التفاهم مع المؤسسات التعليمية، ولضمان معاملة جميع دوائر اللغات معاملة متساوية وإتاحة ظروف عمل وموارد ملائمة لها على قدم المساواة وفقا لقرارات الجمعية العامة بشأن تعدد اللغات. وفيما يتعلق بتحسين المرافق وتيسير الوصول إليها، اقترحت لجنة المؤتمرات أن ترحب الجمعية العامة بالتدابير المتخذة لضمان تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خدمات المؤتمرات، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تناول هذه المسائل على سبيل الأولوية. وأخيرا، فيما يتعلق بقياس جودة خدمات المؤتمرات، تلقَّت اللجنة معلومات من الأمانة العامة بخصوص التعقيبات الواردة من الدراسة الاستقصائية الإلكترونية على الصعيد العالمي التي تديرها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

5 - **السيد أبليان** (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): عرض تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/74/121)، فقال إن التقرير يقدم معلومات عن الإجراءات والأنشطة التي اضطُلِع بها في عام 2018 فيما يتصل بخطة المؤتمرات في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي.

6 - وأفاد بأنه في عام 2018، قدمت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات خدمات لما يقرب من 000 35 اجتماع، بزيادة قدرها 3 في المائة عن عام 2017. واستمرت نسبة الاجتماعات غير المدرجة في الجدول الزمني، التي شكلت 75 في المائة من جميع الاجتماعات المعقودة في نيويورك وجنيف، في الزيادة، مما شكل عبئا شديدا على الموارد المخصصة للاجتماعات المدرجة في الجدول الزمني. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديث الأمر الإداري المتعلق باستخدام مباني الأمم المتحدة لتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات والمناسبات الخاصة والمعارض (ST/AI/416) وحل محله الأمر الإداري المتعلق باستخدام الحيز في المقر في نيويورك لتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات والمناسبات والمعارض (ST/AI/2019/4).

7 - وأضاف قائلا إنه في الفترة ما بين عامي 2017 و 2018، ارتفع المعدل العام لاستخدام خدمات الترجمة الشفوية من 81 إلى 82 في المائة، وزادت نسبة الاجتماعات التي تعقدها المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء التي قُدِّمت لها هذه الخدمات من 79 إلى 83 في المائة. وقال إنه ينبغي للدول الأعضاء والأمانة العامة اتباع نهج تعاوني في تخطيط الاجتماعات من أجل ضمان موثوقية التنبؤات بعبء العمل والاستخدام الفعال للموارد. وذكر أن جميع مراكز العمل حققت قدرا كبيرا من الكفاءة عن طريق الاستمرار في تطبيق قاعدة الإدارة العالمية المتكاملة عند تجميع الأفرقة لدعم الاجتماعات المعقودة خارج المقار.

8 - وواصل كلامه قائلا إن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات أعطت الأولوية لتقديم الوثائق وإصدارها في الموعد المحدد لكي تنظر فيها جميع الهيئات الحكومية الدولية، بما فيها اللجنة الخامسة. وفي عام 2018، قدمت الإدارات المقدِّمة للوثائق 90 في المائة من الوثائق في المواعيد النهائية الواجبة التطبيق أو قبلها. وفي الفترة ما بين عامي 2017 و 2018، زادت نسبة الامتثال للمهلة المحددة بأربعة أسابيع لتجهيز الوثائق المقدَّمة في الموعد المحدد وفي حدود عدد الكلمات من 97 إلى 98 في المائة. وإضافة إلى ذلك، زادت نسبة الامتثال للمواعيد النهائية لإصدار الوثائق لتبلغ 94 في المائة، فيما يشكل استمرارا للاتجاه التصاعدي من النسبة المسجلة في عام 2013 والبالغة 51 في المائة. واستمر أيضا الاتجاه التصاعدي في إنتاجية دوائر الترجمة التحريرية نتيجة لزيادة استخدام نظام eLUNa، وهو أداة ترجمة بمساعدة الحاسوب طُوِّرت داخليا وفي حدود الموارد المتاحة، ونتيجة للمراجعة الذاتية.

9 - واسترسل قائلا إن المشكلات السابقة المتعلقة بملء الشواغر في دوائر اللغات قد تمت معالجتها. وعلاوة على ذلك، اجتذب العمل بامتحانات موحَّدة أُجريت بأكملها عن بُعد للمترجمين التحريريين والمحررين ومدوني المحاضر الحرفية ومحضري المواد المطبعية ومصححي التجارب المطبعية ومشرفي الإنتاج أرقاما قياسية من المتقدمين، ولا سيما من المناطق الممثلة تمثيلا ناقصا، مما أسفر عن نجاح عدد كاف من المرشحين لتلبية احتياجات التوظيف المتوقعة على مدى السنوات الثلاث القادمة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تعزيز العلاقات مع الجامعات والمؤسسات التعليمية من خلال أنشطة التوعية التي تضطلع بها.

10 - ومضى يقول إنه تم اتخاذ عدد من التدابير لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأعمال الحكومية الدولية على نحو يكفل كرامتهم. فعلى سبيل المثال، دعمت جميع مراكز العمل الجهود الرامية إلى زيادة توافر جملة أمور منها الترجمة الشفوية بلغة الإشارة والعرض النصي المتزامن عن بُعد والأجهزة المساعِدة والطباعة بطريقة براي عند الطلب وأماكن الجلوس التي يسهل للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها، وعُزِّزت التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة نتيجة لأعمال التجديد التي أُجريت في قاعة الجمعية العامة في نيويورك. وعلاوة على ذلك، ينص قرار الجمعية العامة 341/73 بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة على وضع ترتيبات تتعلق بإتاحة أماكن الجلوس للممثلين من ذوي الإعاقة.

11 - واستطرد قائلا إن الأولوية الاستراتيجية لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، على النحو الذي حددته الدول الأعضاء، ظلت تتمثل في التحسين المستمر لمنتجاتها من حيث تعدد اللغات والجودة وحسن التوقيت والفعالية من حيث التكلفة وتيسير الوصول والاستدامة. وتتناول الإدارة هذه الأولوية عن طريق تشجيع الابتكار في مجال التكنولوجيا وتنظيم الأعمال؛ واجتذاب المهنيين المؤهلين والاحتفاظ بهم؛ والتركيز على التوجه المراعي لاحتياجات العملاء. وقال إنه بالإضافة إلى نظام eLUNa، تشمل المشاريع الرئيسية الجارية في الإدارة بوابة e-deleGATE، التي تهدف إلى تحسين الخدمات الإلكترونية المقدَّمة للوفود ومواءمتها وتوحيدها من خلال منصة واحدة آمنة؛ وتطبيقا شبكيا يعمل بمثابة مركز جامع أُطلق ليمثل الواجهة البينية لعملاء نظام gMeets، النظام الإلكتروني لإدارة الاجتماعات، وذلك لتزويد الجهات التي تطلب عقد الاجتماعات بإمكانية الوصول بسهولة إلى جميع خدمات الاجتماعات؛ وأداة Indico، وهي أداة لتسجيل المشاركين في الاجتماعات تمت الموافقة على إدماجها في خاصية التوسعة 2 لمشروع التخطيط المركزي للموارد المتمثل في نظام أوموجا. ومع ذلك، وبما أن الذكاء الاصطناعي ليس فعالا إلا إذا استُكمل بالذكاء البشري، فإن التركيز الرئيسي للإدارة لا يزال ينصب على مهارات موظفيها ومعارفهم. وهكذا تُواصل الإدارة تعزيز التعلم وتبادل المعارف والابداع والتواصل البشري والقدرات الإبداعية.

12 - **السيدة ماسييل** (نائبة رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرضت التقرير ذا الصلة للجنة الاستشارية بشأن خطة المؤتمرات (A/74/538)، فقالت إن اللجنة الاستشارية تلاحظ النموذج اللامركزي المستخدَم في خدمات المؤتمرات، وفيما يتعلق بتفويض

السلطة، تعرب اللجنة الاستشارية عن ثقتها في أن مؤشرات واضحة للمساءلة ستوضع كجزء من إطار مؤشرات الأداء الأساسية من أجل تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والفعالية في تنفيذ الولايات.

13 - وأضافت أن اللجنة الاستشارية تلاحظ حالة الشواغر في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وتشجع الأمين العام على ضمان ملء الوظائف الشاغرة على وجه السرعة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا الجهود المبذولة لتعزيز برنامج التدريب الداخلي والدخول في اتفاقات مع الجامعات لتنظيم دورات تدريب عملي عن بُعد، وهي تشجع الإدارةَ على زيادة التنوع الجغرافي للمتدربين الداخليين في مجال اللغات. وبالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود المبذولة، من خلال أنشطة التوعية، لمعالجة ندرة المرشحين المؤهلين لشغل الوظائف اللغوية من أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهي توصي بأن تزيد الإدارةُ التنوعَ الجغرافي لموظفي اللغات. ولهذا الغرض، ترحب اللجنة باستخدام الاختبار عن بُعد كأداة للتوظيف. وأخيرا، تقر اللجنة الاستشارية بالجهود التي تبذلها الإدارة لتحسين التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

14 - **السيد أشامكولانغاري** (وحدة التفتيش المشتركة): عرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها" (JIU/REP/2018/6)، الذي أُحيل إلى الجمعية العامة عن طريق مذكرة من الأمين العام (A/74/217)، فقال إن حوالي 15 في المائة من سكان العالم يعانون من شكل من أشكال الإعاقة ويواجهون حواجز غير متناسبة تحول دون مشاركتهم في العمليات التداولية والوصول إليها. ومن ثم فإن تيسير الوصول إلى المؤتمرات والاجتماعات مؤشر حاسم على التزام مؤسسات الأمم المتحدة بعدم ترك أحد خلف الركب. وذكر أن وحدة التفتيش المشتركة قد أجرت، استجابة لاقتراح قدمته الأمانة العامة، وفي إطار برنامج عملها لعام 2018، استعراضا لحالة التسهيلات الخاصة المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة للوصول إلى المؤتمرات والاجتماعات الواسعة النطاق والصغيرة النطاق والخارجية التي تنظمها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وكان الهدف من ذلك يتمثل في تحديد العقبات والممارسات الجيدة بُغية تعزيز التسهيلات الخاصة بأولئك الأشخاص وضمان مشاركتهم الفعالة. وقد امتد نطاق الاستعراض إلى ما يتجاوز الوصول المادي إلى قاعات الاجتماعات ليشمل جميع المسائل المتصلة بالتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وشمل منظورا لحقوق الإنسان.

15 - وأضاف أن التقرير يتضمن ست نتائج رئيسية هي: أولا، وجود نقص في السياسات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، إذ ليس هناك سوى ثلاثة كيانات لديها سياسات مخصصة لهذه التسهيلات أو ترتيبات تيسيرية معقولة. ثانيا، محدودية نطاق توفير المرافق والخدمات التي يسهل الوصول إليها. فكثير من أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الضرورية لضمان تقديم التسهيلات الخاصة غير متاحة في مواقع المقار، كما أن التسهيلات الخاصة المتاحة في المكاتب الميدانية متخلفة بقدر كبير عن التسهيلات الخاصة المتاحة في مواقع المقار. ثالثا، انخفاض مستوى رضا أصحاب المصلحة عن الأحكام القائمة والمتعلقة بالتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. ففي الدراسات الاستقصائية والمقابلات، أشار الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم إلى ضرورة معالجة النقص في التواصل بشأن هذه التسهيلات قبل المؤتمرات والاجتماعات وأثناءها وبعدها. رابعا، تعرُّض مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤتمرات والاجتماعات إلى العرقلة بسبب افتقار المؤسسات إلى القدرات والتنسيق على الصعيد الداخلي. فمعظم المؤسسات ليس لديها جهات تنسيق معنية بإدماج مسألة الإعاقة والتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، والمؤسسات التي لديها جهات تنسيق من هذا القبيل لم تضع اختصاصات واضحة لهذه الجهات. كما أن إجراءات التشغيل الموحدة للأنشطة المتصلة بالتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة غير موجودة. خامسا، وجود نقص في الدمج الاستباقي للاعتبارات الخاصة بهذه التسهيلات فيما يتعلق بالمسائل التنظيمية وتبادل المعارف والمساءلة. فنادرا ما تُدرج الاعتبارات الخاصة بهذه التسهيلات بصورة استباقية في المشاريع التي تنفذها المؤسسات، ولا سيما في عمليات الشراء، ومعظم المؤسسات لا تبلغ هيئاتها التشريعية بصورة منتظمة بحالة التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. سادسا، إحراز تقدم محدود نحو تعميم مراعاة التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وقد شدد أصحاب المصلحة على ضرورة تعميم مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات عمل المؤسسات، باعتبارها مسألة شاملة، من أجل تعزيز الدعم المؤسسي لهذا الموضوع والتوعية به. وفي ضوء هذه النتائج، سيُنشر الموجز التنفيذي للاستعراض على الموقع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة في صيغة سهلة القراءة في أوائل عام 2020.

16 - وتابع بقوله إنه بُغية مواجهة التحديات المذكورة أعلاه، قدمت وحدة التفتيش المشتركة 10 توصيات، وُجّهت إحداها إلى الهيئات

التشـــريعية و 9 منها إلى الرؤســـاء التنفيذيين. وعلى وجه التحديد، أوصـــت الوحدةُ بأن تدرِج الهيئات التشـــريعية في جداول أعمالها بندا بشأن استعراض التقارير الدورية عن حالة التسهيلات الخاصة المتاحة للأشـــخاص ذوي الإعاقة للوصـــول إلى المؤتمرات والاجتماعات التي تنظمها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. كما نصحت الجمعيةَ العامة بتشـــجيع الرؤســـاء التنفيذيين على تنفيذ التوصـــيات الموجهة إليهم في الوقت المناسب.

17 - واسترسل قائلا إن بعض المؤسسات استجابت بحماس كبير. فقد وضـعت إحداها، في غضـون ثلاثة أشـهر من الاسـتعراض، خطة عمل لتعزيز التسـهيلات الخاصـة بالأشـخاص ذوي الإعاقة على ثلاث مراحل: مرحلة قصـــيرة الأجل، تُنفَّذ في حدود الموارد المتاحة؛ ومرحلة متوســـطة الأجل، يلزم تحديد الموارد اللازمة لتنفيذها؛ ومرحلة طويلة الأجل تنطوي على إدخال تحســـينات هيكلية ســـتتطلب نفقات كبيرة. وعلى نحو مماثل، قامت عدة مؤســـسـات بتكييف إجراءاتها المتصـــلة بتسجيل المشاركين في المؤتمرات والاجتماعات واعتمادهم لكي تلتمس، على نحو استباقي، معلومات من المشاركين المحتملين بشأن متطلباتهم المحددة فيما يتعلق بالتســهيلات الخاصـــة بالأشـــخاص ذوي الإعاقة. وإضـافة إلى ذلك، وافقت مؤسـسـات عديدة على إدراج تفاصـيل تتعلق بتوافر المرافق والخدمات التي يسهل الوصول إليها في مذكرات إعلامية للمشاركين، في حين وافقت بعضـها على إدراج أسئلة بشأن التسـهيلات الخاصة في دراساتها الاستقصائية للموظفين على الصعيد العالمي. وقد أشـارت المشـاركة النشـطة التي أبدتها تلك المؤسـسـات إلى أن التحدي الرئيسي في معالجة التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة ينبع في المقام الأول من نقص في الوعي وليس من عدم الرغبة في العمل. وعلاوة على ذلك، أقرت وكيلة الأمين العام للتواصـــل العالمي بأن الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة قد وجَّه العمل المشترك بين إدارة التواصل العالمي وإدارة شؤون السلامة والأمن لكفالة سلاسة عملية اعتماد المشـــاركين في الحدث الخاص بالاحتفال باليوم العالمي للتوعيـة بمرض التوحـد، الـذي نُظِّم في مقر الأمم المتحـدة في 2 نيسـان/أبريل 2019، وكفالة الوصـول إلى ذلك الحدث دون عوائق. وقد قوبلت تلك الجهود بتقدير صادق من الحاضرين.

18 - وفي ختام مداخلته أشار إلى أن الوحدة تحيط علما بالتعليقات التي أدلى بها مجلس الرؤســـاء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنســـيق بشـــأن الاســـتعراض، وتعرب عن تقديرها لترحيب المؤسسات عموما بالنتائج التي توصل إليها هذا الاستعراض وتأييدها لمعظم توصـــياته. غير أن مجلس الرؤســـاء التنفيذيين، في العديد من تعليقاته، قد ربط تنفيذَ توصـــيات وحدة التفتيش المشـــتركة بتنفيذ اســـتراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة التي اعتمدتها اللجنة الإدارية الرفيعة المســـتوى في أيار/مايو 2019. ورغم أن اســـتراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة تشـــكل أداة هامة لقياس التقدم المحرز في مجال الإدماج، فإنها تنص على مهل زمنية طويلة نســـبيا للرصد والإبلاغ، في حين تدعو توصيات وحدة التفتيش المشتركة إلى اتخاذ إجراءات محددة بحلول نهاية عام 2020 أو عام 2021. ولذلك فمن غير المســتصــوب إدراج هذه التوصــيات في إطار الاســتراتيجية، وينبغي للهيئات التشريعية وهيئات الإدارة في المؤسسات المشارِكة أن تواصل النظر في هذا النهج.

19 - **السيدة بيتروفا** (مديرة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنســـيق): عرضـــت تعليقات الأمين العام وتعليقات مجلس الرؤســـاء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنســـيق (مجلس الرؤســـاء التنفيذيين) على تقرير وحدة التفتيش المشـــتركة، على النحو الوارد في مذكرة الأمين العام (A/74/217/Add.1)، فقالت إن مؤســـســـات منظومة الأمم المتحدة ترحب بالنتائج والتوصـــيات الواردة في التقرير؛ وتعرب عن تقديرها لاتســاع نطاقها، وتؤيد كفالة إمكانية وصـول الأشـخاص ذوي الإعاقة إلى اجتماعات الأمم المتحدة ومؤتمراتها من خلال اتباع نهج شـــامل يعود بالفائدة على جميع الموظفين والزوار والمســـتفيدين ذوي الإعاقة. وقد أشارت هذه المؤسسات إلى ضرورة مراعاة السياق القطري عند تنفيذ توصـيات وحدة التفتيش المشـتركة، وضـرورة التحلي بقدر من المرونة فيما يتعلق بمتطلبات تسـهيلات الوصـول لدى التخطيط للمؤتمرات التي تُعقد في المواقع الميدانية.

20 - وأضافت قائلة إن المؤسسات ترى أن توصيات وحدة التفتيش المشـــتركة ينبغي أن يُنظر فيها وأن تُطبَّق في إطار اســـتراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة التي يجري وضع صيغتها النهائية. وقد وُضعت هذه الاستراتيجية لكي توفر أساسا لإحراز تقدم مستدام يفضي إلى التحول في مجال إدماج الإعاقة في جميع أركان عمل المنظمة، وهي تقوم على أعلى مستويات الالتزام وعلى أهداف واضحة ستُساءل الأمم المتحدة عن تحقيقها على مستوى الكيانات والأفرقة القطرية. ومع أن المؤســسـات تؤيد عموما توصـيات وحدة التفتيش المشـتركة، فإن بعض تلك التوصـــيات قد تترتب عليها آثار من حيث التكاليف، وســيتعين إتاحة الوقت الكافي لتنفيذها. ويتســم إدماج الإعاقة بأهمية

كبيرة بالنسبة لمجلس الرؤساء التنفيذيين ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، لا سيما بالنظر إلى أهمية هذا الإدماج لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

21 - **السيدة طربوش** (المراقبة عن دولة فلسطين): تكلمت باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقالت إن لجنة المؤتمرات تستحق الثناء على جودة تقريرها (A/74/32)، وسيوفر مشروع القرار المتعلق بخطة المؤتمرات إطارا قيما لمفاوضات اللجنة الخامسة بشأن البند ذي الصلة من جدول الأعمال. ورغم تحديات السيولة التي تواجهها المنظمة وما ينجم عنها من تدابير تقشف، فإن المجموعة لا تزال تدعو إلى تقديم خدمات مؤتمرات عالية الجودة، وفقا لمبدأ تعدد اللغات، ولا سيما دعماً لعمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء التابعة للمنظمة. وتعدّ مسائل من قبيل استخدام خدمات وموارد المؤتمرات، والوثائق والمنشورات، والترجمة التحريرية والشفوية، وجدول المؤتمرات والاجتماعات، مسائل بالغة الأهمية لتمكين المنظمة من العمل بفعالية وكفاءة.

22 - وأعربت عن إشادة المجموعة بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمعالجة النقص في استخدام موارد ومرافق خدمات المؤتمرات، وأشارت إلى أن عامل الاستخدام الإجمالي بالنسبة لجميع الهيئات المدرجة اجتماعاتها في الجدول الزمني في مراكز العمل الأربعة قد بلغ نسبة 82 في المائة في عام 2018، وهو ما يفوق النسبة المرجعية المقررة البالغة 80 في المائة. وأشارت إلى أن المجموعة قد لاحظت أيضا زيادة مستمرة في الاجتماعات غير المدرجة في الجدول الزمني، التي تشكل عبئاً على الموارد المخصصة للاجتماعات المدرجة في الجدول الزمني، وهي تتطلع إلى معرفة المزيد عن الخطط الرامية إلى تنفيذ آلية لاسترداد تكاليف الاجتماعات غير المتصلة بالعملية الحكومية الدولية في نيويورك.

23 - وأردفت قائلة إن المجموعة ترحب بالأمر الإداري الجديد المتعلق باستخدام الحيز في المقر في نيويورك لتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات والمناسبات والمعارض (ST/AI/2019/4) وستقوم بمقارنته بدقة بالأمر الإداري السابق المتعلق باستخدام مباني الأمم المتحدة لتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات والمناسبات الخاصة والمعارض (ST/AI/416). وتشجع المجموعة مراكز العمل الأخرى التي تقدم خدمات المؤتمرات على أن تحذو حذو مقر الأمم المتحدة باستكمال تعميماتها الإعلامية المتعلقة باستخدام مباني الأمم المتحدة، مع مراعاة ضرورة كفالة إدارة خدمات المؤتمرات هذه على نحو متكامل على نطاق جميع مراكز العمل.

24 - وأعربت أيضا عن ترحيب المجموعة بتقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2018/6) وعن تأييدها لمفهوم تجاوز السياسات المتعلقة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة من خلال وضع نُهج شاملة تعود بالفائدة على الموظفين والزوار والمستفيدين من ذوي الإعاقة. وقالت إن المجموعة تدرس بعناية توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتعليقات المؤسسات عليها، وتلاحظ أن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات شرعت، مع بداية الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، في تنفيذ تدابير لضمان توفير تسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة.

25 - وتابعت تقول إن المجموعة ينتابها القلق إزاء تردّي أحوال مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، الذي يعوق بشدة قدرة المكتب على توفير خدمات الاجتماعات، ولا سيما للاجتماعات الدورية المدرجة في الجدول التي تعقدها هيئات الأمم المتحدة التي يوجد مقرها في نيروبي. ومن ثم، فإن المجموعة ترحب بتقرير الأمين العام ذي الصلة (A/74/471)، الذي أُعد في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، وهي تتوقع تنفيذ حل سريع وفعال.

26 - ومضت تقول إن المجموعة تعرب أيضا عن تقديرها لكون النسبة المئوية لموارد المؤتمرات التي استُخدمت، في عام 2018، في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد ظلت مرتفعة. وترحب، بالإضافة إلى ذلك، بالتحسينات التي أُدخلت على السجاد والمنصات في مركز المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتواصل الدعوة إلى إجراء عمليات تجديد منتظمة وتحسينات تكنولوجية عاجلة لضمان أن تظل اللجنة الاقتصادية قادرة على توفير خدمات مؤتمرات مواكبة لأحدث التطورات.

27 - واختتمت بالقول إن المجموعة تشيد بالجهود التي تبذلها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لمعالجة التحديات المتعلقة بملاك الموظفين، وتثني بوجه خاص على التدابير المتخذة لتعزيز استقدام موظفي اللغات، بما في ذلك زيادة التواصل مع الجامعات بهدف معالجة ندرة المرشحين المؤهلين من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

28 - **السيد شيشاير** (نيوزيلندا): تكلم أيضا باسم أستراليا وكندا، فقال إن الوفود الثلاثة ترحب بتركيز تقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2018/6) على التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعلق أهمية كبيرة على تعميم إدماج منظور الإعاقة على نطاق

المنظومة، وهو مسعى يسهم فيه الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة إسهاما حيويا. وهي ترحب أيضا بالطابع الشامل لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة، التي تتناول السبل العملية في الأجل القصير لتعزيز التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة والتنسيق بشأن مسائل الإعاقة، فضلا عن أساليب مواصلة التحسين في الأجل الطويل. وينبغي تنفيذ هذه التوصيات في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة ووفقا لجدول زمني طموح. وعلى سبيل المثال، ينبغي للمؤسسات أن تعجل بتنفيذ التوصية رقم 3 من خلال تعيين جهات تنسيق معنية بالإعاقة قبل حلول عام 2021، نظرا لأن إيجاد جهات التنسيق هذه في وقت مبكر قد يساعد على إحراز تقدم في تنفيذ التوصيات الأخرى. وقال إن تعميم إدماج منظور الإعاقة أمر أساسي لإحداث التغيير الثقافي اللازم لإصلاح المنظمة. وينبغي الاستفادة من الممارسات الجيدة في هذا المجال وتبادلها وتوحيدها على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ويجب أن تكون الأمانة العامة قدوة يحتذى بها.

29 - **السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وهي ألبانيا، والجبل الأسود، وصربيا، ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالجهود المبذولة لتحسين وتحديث خدمات المؤتمرات واللغات في المنظمة، ولا سيما استخدام النُّهج الابتكارية والتكنولوجيات الحديثة. وفي أعقاب المناقشات المفتوحة والمثمرة التي جرت خلال الدورة الموضوعية للجنة المؤتمرات لعام 2019، تقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي جاهزة لتأييد التوصيات الواردة في تقرير تلك اللجنة (A/74/32).

30 - وأضاف قائلا إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ترحب بالتحليل الواسع النطاق للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة، وترحب بتوصياتها وبتنفيذها في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي منذ أمد طويل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما يتضح ذلك من اعتماد مجلس الاتحاد الأوروبي في عام 2019 للقانون الأوروبي المتعلق بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، وفقاً لإحدى توصيات اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وذكر أن هذا القانون، الذي يُعَد أحد أكثر التشريعات في العالم تقدما في مجال التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، سيكون قابلاً للإنفاذ في الاتحاد الأوروبي في عام 2025. وأعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي التام لزيادة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة من أجل كفالة اتخاذ قرارات أكثر شمولا للجميع.

31 - **السيدة الهيل** (قطر): قالت إن قطر تولي أهمية كبرى لرقمنة وثائق الأمم المتحدة التاريخية. وسوف يساعد مشروع الرقمنة على الحفاظ على الذاكرة المؤسسية للمنظمة، وسيسهّل الوصول إلى وثائق الهيئات التداولية من خلال تزويد الدول الأعضاء والأمانة العامة والجمهور الأوسع بمجموعة من أدوات البحث التي تشمل المكتبة الرقمية للأمم المتحدة وفهرس الخطب وسجلات التصويت وفهرس وقائع الجلسات وأدلة البحث في الوثائق. وذكرت أن قطر قد تبرعت، في الفترة من عام 2013 إلى عام 2018، بما مجموعه 5 ملايين دولار لمشروع الرقمنة. وقالت إن حكومة بلدها ستواصل دعمها لهذا المشروع، ولذلك، تعهدت بالتبرع بمبلغ آخر قدره 2,5 مليون دولار، ستدفعه على أقساط في الفترة من عام 2020 إلى عام 2025.

32 - **السيدة نورمان - شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يقر بالدور الذي يؤديه دعم إدارة المؤتمرات في تمكين تعددية الأطراف وإجراء مناقشات فعالة ضمن المنظمة، ويشيد بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لما قامت به من ابتكارات، ويرحب باستخدام التفكير التطلعي والاستشرافي للنهوض بتنفيذ الولايات بفعالية وكفاءة.

33 - وأضافت قائلة إن ضمان إمكانية الوصول لجميع الأشخاص، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، أمر أساسي أيضاً لتعددية الأطراف. ولذلك تؤيد الولايات المتحدة توصيات وحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك التوصيات الداعية إلى ضرورة اتباع نهج أكثر انتظاما إزاء التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة يستند، في جملة أمور، إلى إيجاد نظام موحد لتلقي طلبات الحصول على خدمات التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة لكل اجتماع من الاجتماعات. ورغم عدم وجود معايير دولية لهذه التسهيلات، ينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد من المعايير القائمة، مثل مبادئ التصميم العام، وأن تنفذ بالكامل القانون المتعلق بالأمريكيين ذوي الإعاقة. على ذلك بالقول إن وحدة التفتيش المشتركة وإن أشارت إلى ضرورة المعالجة المنهجية لمسألة تكاليف التحسينات في التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، فإنها لم تذكر أن العديد من التحسينات الفورية لا تترتب عليها أي تكاليف. وعلى سبيل المثال، نصت الجمعية العامة، في قرارها 341/73، على وضع ترتيبات، في حدود الموارد المتاحة، لإتاحة أماكن جلوس في اجتماعاتها يمكن لذوي الإعاقة من جميع الوفود الوصول إليها.

34 - وأردفت قائلة إن وحدة التفتيش المشتركة قد قدمت توصيات شاملة هامة في مجال السياسات العامة، لكنها لم تتناول بشكل كاف التحديات اليومية التي يواجهها المندوبون في الأمم المتحدة. وقالت إن لوفدها تجربة مباشرة فيما يتعلق بهذه التحديات، التي تتراوح بين وجود مخارج وحيدة من المبنى يمكن استخدامها بعد الساعة التاسعة مساء، وعدم وجود ترتيبات دائمة لتيسير الوصول إلى منصة قاعة الجمعية العامة. واستدركت قائلة إن الجمعية العامة قد أحرزت تقدما مشجعا، وستنظر لجنتها الثالثة، في دورتها الحالية، في مشروع قرار يركز تحديدا على التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في سياق تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري. ويتناول مشروع القرار المذكور العديد من المبادرات التي يشارك فيها وفدها بنشاط، ومنها استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة واللجنة التوجيهية المعنية بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة التي أنشأها رئيس الجمعية العامة، والتي اعتمدت، في حزيران/يونيه 2019، توصياتها الخاصة التي تستجيب على نحو أكثر فعالية لاحتياجات المندوبين. وينبغي لوحدة التفتيش المشتركة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة أن تأخذ هذه التوصيات في الاعتبار. ومع بدء الأعمال التحضيرية للاحتفال باليوم الدولي السنوي للأشخاص ذوي الإعاقة في 3 كانون الأول/ديسمبر 2019، ينبغي إيلاء الاعتبار الكامل لجميع المسائل المتصلة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما أولئك الذين يخدمون في المنظمة، في جميع الجهود ذات الصلة، تمشيا مع روح اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

35 - **السيد رونغ** سيكاي (الصين): قال إن الصين تؤيد التدابير التي تتخذها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لتوفير خدمات مؤتمرات عالية الجودة، ولا سيما الجهود التي يبذلها الموظفون المهنيون المتخصصون في اللغة الصينية لتحسين جودة الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية. وحثَّ الإدارة على مواصلة تعزيز مراقبة الجودة والمساءلة بغية زيادة تحسين جودة الخدمات المقدمة من الموظفين المهنيين المتخصصين في اللغات، ولا سيما الترجمة التحريرية التعاقدية والترجمة الشفوية المستقلة.

36 - وأعرب عن شعور وفد بلده ببالغ القلق لأن سياسات مكتب الأمم المتحدة في جنيف وبعض مراكز العمل الأخرى تسمح للمنظمات غير الحكومية بأن تقدم طلبات مباشرة لعقد اجتماعات في مباني الأمم المتحدة. وتابع قائلا إن تجنب المخاطر وكفالة المساءلة يقتضيان أن تقدم هذه المنظمات طلباتها عن طريق جهة راعية مثل إحدى الدول الأعضاء أو كيان تابع للأمم المتحدة، وفقا للأمر الإداري ST/AI/2019/4. وأوضح أن مكتب الأمم المتحدة في جنيف وسائر مراكز العمل المعنية ينبغي لها أيضا مواءمة تعميماتها الإعلامية بشأن استخدام مباني الأمم المتحدة بحيث تعكس القواعد المنصوص عليها في ذلك الأمر الإداري.

37 - **السيد بارك** تشول - جو (جمهورية كوريا): قال إن تقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2018/6) يوفر أساسا قيما للجهود الرامية إلى تحسين التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في الأمم المتحدة، كما يتضح من قيام اللجنة التوجيهية المعنية بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة باستخدامه كمرجع في إعداد توصياتها الخاصة.

38 - وأضاف أن التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة لا غنى عنها لتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم في الصحة والتعليم والمشاركة المتساوية في الحياة السياسية والعامة والثقافية. ومن ثم، يجب أن تكون الأمم المتحدة مثالا يحتذى به في ضمان إمكانية الوصول إلى المؤتمرات والاجتماعات والمعلومات والاتصالات. وأوضح أن اللجنة التوجيهية المعنية بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، التي يشغل منصب رئيسها المشارك، قد اتخذت عددا من المبادرات بما يتفق مع توصيات وحدة التفتيش المشتركة. فقد أوصت على وجه التحديد بإدخال ترتيبات الجلوس الميسرة للمندوبين ذوي الإعاقة، الأمر الذي أدى إلى إدراج حكم يتصل بهذه المسألة في قرار الجمعية العامة 341/73. وتعمل اللجنة التوجيهية أيضا على استطلاع السبل الكفيلة بتعديل استمارات التسجيل في المؤتمرات والاجتماعات بحيث تطلب معلومات عن الاحتياجات المتعلقة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، وعلى تنفيذ تكنولوجيا الإرشاد المكاني لتوفير تعليمات مفصلة للتنقل في مباني مقر الأمم المتحدة. وأعرب عن اهتمامه بمعرفة الخطوات التي ترى وحدة التفتيش المشتركة أنها الأهم لضمان تنفيذ توصياتها.

39 - **السيد بيريرا** (سري لانكا): قال إن سري لانكا ترحب بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة الداعية إلى وضع سياسات مكرسة بشأن التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة والوفاء بالاعتبارات ذات الصلة من خلال اتباع نهج شامل من أجل كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وبالنظر إلى الطبيعة المحددة والمقيدة زمنيا لتلك التوصيات، سيكون من المناسب تنفيذها بحلول عام 2020 أو 2021، في إطار الاستعداد لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة على المدى الطويل.

40 - وأضاف أن سري لانكا تؤكد التزاماتها الوطنية بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعرب عن تقديرها للدعوة التي أطلقتها وحدة التفتيش المشتركة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة لكي تتحمل طوعا الالتزامات بموجب المادة 9 من الاتفاقية، التي تتعلق بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة. واختتم كلامه قائلا إن المنظمات ينبغي لها أن تنظر بشكل إيجابي في توصيات وحدة التفتيش المشتركة، وإن مفهوم التنمية الشاملة للجميع ينبغي أن يدخل في صميم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

41 - **السيدة بيريرا سوتومايور** (إكوادور): قالت إن الاستجابة لرغبة 1.5 بليون شخص من ذوي الإعاقة على مستوى العالم في المشاركة والإنصات إليهم في المناقشات لا ينبغي أن تقتصر على اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة. وأضافت أن إكوادور تقر بالجهود التي تبذلها وحدة التفتيش المشتركة، وتشجع على تكرار ومواصلة تطوير أفضل الممارسات المتعلقة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة. وأوضحت أن وجود بيئة شاملة للجميع وميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة وغير تمييزية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، أمر بالغ الأهمية لإعمال الحقوق الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة. وأشارت إلى أن الهيئات التشريعية لا تركز بصورة منهجية على موضوعي إدماج منظور الإعاقة والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة ولا تتخذ قرارات بشأن هذين الموضوعين بشكل منتظم. وأضافت كذلك أن الاعتبارات المتعلقة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة يُنظر إليها في عدد من المنظمات على أنها مسألة إضافية بدلا من إدماجها في المواقف والممارسات. ولذلك، يجب على المنظمات أن تعمل على نحو هادف على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المبادرات المتعلقة بهم، تمشيا مع مبدأ "لا غنى عن رأينا في أي شيء يخصنا".

42 - وقالت إنه يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تعمل بلا خوف على تحقيق إمكانية دخول جميع الأشخاص إلى المبنى، إذ أن الإخفاق في القيام بذلك يمكن أن يؤدي إلى مخاطر تمس السمعة إذا كان يُنظر إليها بشكل خاطئ على أنها عاجزة عن الوفاء بالوعد بعدم ترك أحد خلف الركب. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي لجميع المنظمات أن تحترم روح ونص اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، وأن تتحمل طوعا الالتزامات بموجب المادة 9 من الاتفاقية. وأشارت إلى ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فقالت إنه السبيل الأمثل لبناء مجتمعات شاملة تستند إلى تحقيق المساواة والكرامة للجميع.

43 - واستطردت قائلة إن إكوادور تسهم، منذ انتخابها رئيسا لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2018، في حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وفي النهوض بالجهود الرامية إلى جعل الأمم المتحدة أكثر شمولا؛ وفي تعزيز إمكانية الوصول المادي وكذلك إدراج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مناقشات الأمم المتحدة وقراراتها ومبادراتها. ويلزم اتخاذ إجراءات محددة، تسترشد بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة، من أجل كفالة التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة. وأشارت إلى أن ترحيب مجلس الرؤساء التنفيذيين بتلك التوصيات شجع وفد بلدها على إبداء الاهتمام بمعرفة أي منها يمكن تنفيذه في الأجلين القصير والمتوسط.

44 - **السيد براكيتي** (موناكو): قال إن تقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2018/6) يمثل تقدما مهما في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفي أداء خطة عام 2030. وأشار إلى ضرورة تضمين مبدأي إدماج منظور الإعاقة والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية، في جميع أوجه العمل الذي تقوم به مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأكد أن المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في الاجتماعات التي تستضيفها هذه المنظمات مسألة ذات أهمية حيوية بصفة خاصة، بالنظر إلى المنظور القيم الذي توفره. وإن كان من الضروري كفالة إمكانية الوصول المادي إلى الاجتماعات، فإن إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة له أيضا أهمية حاسمة في التمسك بالعدالة وبناء مستقبل مشترك. ومن ثم، ينبغي إزالة العوائق المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات والنقل والمواقف.

45 - وأشار إلى استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، فقال إنها تشتمل على سياسة وإطار للمساءلة، مع نقاط مرجعية لتعزيز التقدم والتغيير المستدامين في مجال إدماج منظور الإعاقة. وقال إن توصيات وحدة التفتيش المشتركة تسهم بصورة مجدية في تلك الاستراتيجية من خلال تركيزها على تعزيز القدرات والتنسيق على الصعيد الداخلي بشأن التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة؛ وتشجيع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ومراعاة متطلبات التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة؛ وتبادل أفضل الممارسات؛ ورفع مستوى وعي الموظفين وتحسين المساءلة. ومن الأمور المشجعة أن المنظمات أيدت معظم التوصيات، وقدمت تعليقات عليها. وحثَّ جميع الجهات صاحبة المصلحة على مواصلة جهودها الرامية إلى كفالة الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة.

46 - **السيدة موشيري** (كينيا): قالت إن كينيا تعرب عن استحسانها لتقرير لجنة المؤتمرات (A/74/32) وتقديرها الكبير لوجود مكتب الأمم المتحدة في نيروبي على أرضها، وهو مركز العمل الوحيد في الجنوب الذي يوجد لمنظمات الأمم المتحدة فيه مقار عالمية. وبالإضافة إلى ولايته المتمثلة في تقديم خدمات المؤتمرات إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، يقدم المكتب أيضا مجموعة كاملة من مرافق المؤتمرات لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في نيروبي. إلا أن تدهور الأوضاع والقدرة المحدودة لمرافق المؤتمرات في المكتب يؤثران على قدرته على توفير خدمات الاجتماعات. فغرف الاجتماعات غير مستغلة استغلالا كاملا بسبب جودتها المتدنية، وقد أصبح من الصعب بشكل متزايد استضافة الأعداد الكبيرة من المشاركين في اجتماعات الهيئتين الإداريتين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة. وفي الواقع، شهدت الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة حضور أكثر من 000 5 مشارك، في حين يُتوقع حضور 000 7 مشارك في دورتها الخامسة.

47 - وأشارت إلى أن رغبة الدول الأعضاء في تقديم مقترحات عملية لمعالجة تدهور الأوضاع والقدرة المحدودة لمرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي انعكست في القرارات المتعاقبة للجمعية العامة. ومن ثم، فإن وفد بلدها يتطلع إلى عرض تقرير الأمين العام ذي الصلة (A/74/471) في الدورة الحالية. وقالت إن حكومة بلدها ستواصل دعم الجهود الرامية إلى تطوير المكتب من أجل الوفاء بالمعايير التي حققتها مراكز العمل الثلاثة الأخرى التي بها مقار.

48 - **السيد ويبسون** (أنتيغوا وبربودا): قال إن وحدة التفتيش المشتركة أصدرت تقريرها (JIU/REP/2018/6) في وقت تحرز فيه الأمم المتحدة تقدما هائلا في ضمان المساواة والإنصاف للأشخاص ذوي الإعاقة. وأشار إلى أن الجهود المبذولة لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، واستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، وتوصيات اللجنة التوجيهية المعنية بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة ينبغي تحقيق المواءمة فيما بينها، وأن الأشخاص ذوي الإعاقة ينبغي أن تشملهم تلك الجهود. وأشار على وجه الخصوص إلى الحاجة إلى إنشاء نظام للرصد والتقييم لضمان تنفيذ الاستراتيجية والتوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في الوقت المناسب وعلى نحو منسق. وأوضح أن اللجنة الخامسة تحجم كثيرا عن الموافقة على الأنشطة التي تتطلب موارد إضافية، وحتى التحسينات القصيرة الأجل على التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، مثل تنفيذ تكنولوجيا الإرشاد المكاني، قد تترتب عليها تكاليف إضافية. ومع ذلك، فقد حث اللجنة على أن تنظر فيما إذا كانت الحاجة إلى الحد من النفقات ينبغي أن تحظى بالأولوية على الإعمال التام لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ودعا جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى مساعدة المنظمة على أن تصبح رائدة في مجال إدماج منظور الإعاقة.

49 - **السيد أشامكولانغاري** (وحدة التفتيش المشتركة): رد خصيصا على السؤال الذي طرحه ممثل جمهورية كوريا، فقال إن أهم خطوة من أجل تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة تستلزم إصدار طلب صريح من الجمعية العامة إلى الأمين العام بكفالة هذا الإجراءات.

البند 135 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 *(تابع)*

التشييد وإدارة الممتلكات (تابع)

التقدم المحرز في تجديد المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو (A/74/7/Add.11 و A/74/330)

50 - **السيد هويسمان** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): عرض تقرير الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تجديد المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو (A/74/330)، فقال إن التقرير يقدم معلومات مستكملة عن المشروع منذ موافقة الجمعية العامة، في قرارها 279/73 ألف، على النطاق العام للمشروع وتكلفته القصوى، واستراتيجية تنفيذه. وأشار إلى أن التقرير يتضمن أيضا موجزا للخطوات المتخذة، من خلال استخدام الطاقة الشمسية، المؤدية إلى "مبنى يحقق الاستهلاك الصافي الصفري للطاقة" ليكون مثالا إقليميا على التزام المنظمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبمجرد الانتهاء من أعمال التجديد، سيصبح المبنى الشمالي مستداما وميسرا لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليه.

51 - وأضاف أن جميع الوظائف في فريق إدارة المشروع قد شُغلت، وقبل إصدار عطاءات المناقصة الخاصة باختيار الشركة الاستشارية الرائدة، كان الفريق قد وضع الصيغة النهائية للمواصفات التقنية المفصلة المتعلقة بنطاق العمل المعماري والهندسي. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات والخبيرُ الاستشاري المستقل لإدارة المخاطر المكلف بالمشروع على إجراء استعراضات دورية للمخاطر. ومن المتوقع أن يُنجز المشروع كما كان

مقررا، بحلول نهاية عام 2023 في حدود التكلفة التقديرية البالغة 200 330 14 مليون دولار التي أقرتها الجمعية العامة. ويُطلب إلى الجمعية أن تحيط علما بتقرير الأمين العام؛ وأن تحيط علماً بخطة التكاليف المنقحة للمشروع؛ وأن تخصص مبلغا قدره 100 389 دولار لأنشطة المشروع في عام 2020.

52 - **السيدة ماسييل** (نائبة رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرضت التقرير ذا الصلة للجنة الاستشارية (A/74/7/Add.11)، فقالت إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على الإجراءات التي اقترحها الأمين العام. وأضافت أن اللجنة الاستشارية تعرب عن ثقتها في أن الأمين العام سيرصد عن كثب مخاطر المشروع ويخفف من حدتها، وسيتخذ التدابير اللازمة لكفالة تنفيذ المشروع في حدود ما أقرته الجمعية العامة من حيث نطاق المشروع وميزانيته وجدوله الزمني. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج، في تقريره المرحلي المقبل، معلومات مستكملة عن إدارة المخاطر والتدابير المتخذة للتخفيف من حدتها. وأخيرا، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، في تقريره المرحلي المقبل، معلومات مفصلة عن الطاقة المتوقع أن تنتجها المحطة الفولطاضوئية الموجودة في المبنى الشمالي واستخدام تلك الطاقة وإعادة توجيهها.

53 - **السيد كتخدا** (المراقب عن دولة فلسطين): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن المجموعة تعرب عن تقديرها لدعم حكومة شيلي لعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولمشروع التجديد، ولا سيما الدعم التقني المقدَّم إلى فريق المشروع من أجل تنفيذ النمذجة المتكاملة لمعلومات المباني ولوضع خطة لإعادة استخدام مكونات المبنى الحالي أو إعادة تدويرها، بعد تفكيكه. وأضاف أنه ينبغي للمنظمة أن تواصل التعاون الوثيق مع البلد المضيف والسلطات المحلية طوال مرحلتي التخطيط والتنفيذ، وينبغي للأمين العام أن يستمر في التواصل مع الدول الأعضاء لالتماس التبرعات وأشكال أخرى من الدعم للمشروع.

54 - وأردف بقوله إن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تمشيا مع دورها التاريخي بوصفها معقلا لدعم البلدان النامية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تعمل بمثابة نقطة مرجعية للمعلومات والأفكار في مجال التنمية الإقليمية، ويُسترشد بها في صياغة السياسات العامة في المنطقة. وفي حين ترحب المجموعة بالتقدم المحرز في تنفيذ المشروع، فإنها تعلق أهمية كبيرة على إدارة المخاطر وتلاحظ أن مستوى الثقة بأن المشروع سيُنجَز في حدود الميزانية المعتمدة منخفض نسبيا. ولذلك تشجع المجموعة على رصد المخاطر والتخفيف من حدتها في الوقت المناسب لضمان إنجاز المشروع بنجاح بحلول عام 2023.

55 - وتابع كلامه قائلا إنه فيما يتعلق بالتدابير المقررة للتخفيف من مخاطر الزلازل، ترحب المجموعة بخطوط الاتصال التي أُقيمت بين فريق مشروع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والأفرقة التي تدير مشروع التخفيف من مخاطر الزلازل في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومشروع تجديد قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأعرب عن ثقة المجموعة في أن معلومات مفصلة عن هذه التدابير ستُدرج في التقارير المرحلية المقبلة بشأن تجديد المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى قيمة إدارة المشاريع والرقابة عليها، فإن التنسيق الوثيق بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والأمانة العامة في نيويورك، ولا سيما دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات، أمر أساسي لكفالة التنفيذ السلس.

56 - ومضى يقول إنه بالنظر إلى أهمية تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة وفعاليتها من حيث التكلفة، ترحب المجموعة بالتجديد المقرر للمبنى الشمالي ليصبح مبنى مستداما يحقق الاستهلاك الصافي الصفري للطاقة، وتتطلع إلى تلقّي معلومات أكثر تفصيلا في هذا الصدد في التقرير المرحلي المقبل للأمين العام. وأعرب عن ترحيب المجموعة أيضا بالعمل الذي يقوم به مكتب خدمات الرقابة الداخلية لكفالة المساءلة عن المشاريع، وعن تقديرها لتنفيذ وإنجاز التوصيات المنبثقة عن مراجعة الحسابات التي أجراها المكتب في عام 2018. وبالإضافة إلى ذلك، تحيط المجموعة علما بملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن جملة أمور منها شواغل السلامة المتصلة بالمبنى الشمالي، وتشمل ما يتعلق بالحماية من الحرائق وإمكانية الخروج من المبنى؛ والحاجة إلى ضمان استمرار امتثال هيكل المرآب الثلاثي الطوابق المبني تحت الأرض مع المعايير الحالية للسلامة من الزلازل؛ واستخدام مواد مشتراة من مصادر محلية ومصنعة محليا، وكذلك استخدام اليد العاملة المحلية. وترحب المجموعة بتوصيات اللجنة الاستشارية وتؤيد مقترحات الأمين العام بشأن المشروع لعام 2020.

57 - واسترسل قائلا إن من المهم ضمان صحة الموظفين والزوار وسلامتهم في جميع مواقع الأمم المتحدة من أجل تحسين فعالية المنظمة وكفاءتها، وتعزيز أداء المباني والاقتصاد في استهلاك الطاقة واستخدام الحيز المكاني على نحو أكثر كفاءة. وفي هذا الصدد، يجب تقديم الدعم لتنفيذ مشاريع التشييد التابعة للأمم المتحدة، بما فيها المشاريع الجارية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

58 - **السيدة بيريرا سوتومايور** (إكوادور): تكلمت أيضا باسم الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وشيلي، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، فقالت إن الوفود الاثني عشر ترحب بتقرير الأمين العام وبالتعليقات والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الاستشارية. وأردفت بقولها إنه على مدى أكثر من 70 عاما، قدمت حكومة شيلي دعما كبيرا للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وستدعم، من خلال برنامجها "Construye2025"، فريق المشروع التابع للجنة والشركة الاستشارية الرئيسية في جميع مراحل وضع التصاميم ورسوم البناء. وأعربت عن ترحيب الوفود بالمساعدة المستمرة التي تقدمها شيلي، حكومة وشعبا، إلى المشروع، وتشجع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مواصلة التعاون مع البلد المضيف والسلطات المحلية طوال فترة التنفيذ.

59 - وتابعت كلامها قائلة إن الهدف من المشروع هو تزويد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ببيئة عمل مجددة بالكامل ومطابقة لقانون البناء في مبنى يتسم بالكفاءة ويستوفي المعايير المعمول بها في هذا القطاع أو يفوقها، ويفي بمتطلبات صارمة في مجالات الكفاءة في استخدام الطاقة وتوليد الطاقة ومعالجة مياه الصرف الصحي، مع الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وأشارت إلى أن الجمعية العامة طلبت، في قرارها 279/73 ألف، أن يدرج الأمين العام، في تقريره المرحلي المقبل، معلومات عن جهوده الرامية إلى التماس التبرعات والمساهمات العينية من الدول الأعضاء على نحو استباقي؛ وأنها شددت على أهمية الإدارة والرقابة الفعالة والشفافية والمساءلة في إدارة المشروع لضمان تحقيق أهدافه في حدود الميزانية المعتمدة والجدول الزمني المقرر؛ وطلبت معلومات مستكملة عن نتائج التحليل الذي أُجري بطريقة مونتي كارلو التي يتعين توليدها على أساس تقييم كمي لمخاطر المشروع؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل بلورة استراتيجية لكفاءة استخدام الطاقة تنص على إعادة توجيه الطاقة إلى مجمع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك إعادة أي فائض طاقي إلى الشبكة الوطنية؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم في تقاريره المقبلة معلومات أكثر تفصيلا عن التدابير المقررة للتخفيف من مخاطر الزلازل.

60 - وأعربت عن ترحيب الوفود بالتقدم المحرز حتى الآن، ولا سيما فيما يتعلق بتجديد المبنى الشمالي ليصبح مبنى مستداما يحقق الاستهلاك الصافي الصفري للطاقة. وأضافت أن الوفود تأمل في أن تنجز الشركة الاستشارية الرئيسية أنشطة التخطيط والتصميم في الوقت المناسب، مع مراعاة إدراج الأهداف الرئيسية للمشروع المتمثلة في التخفيف من مخاطر الزلازل وتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة وتخطيط الحيز المكاني على نحو يتسم بالكفاءة وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في متطلبات التصميم. وأعربت أيضا عن أمل الوفود في أن يقدم الأمين العام، في التقارير المرحلية المقبلة، معلومات مفصلة عن إنتاج الطاقة واستخدامها، وكذلك معلومات مستكملة عن إدارة المخاطر وتدابير التخفيف المتخذة لكفالة تنفيذ المشروع في حدود ما أقرته الجمعية العامة من حيث نطاق المشروع وميزانيته وجدوله الزمني. وبالإضافة إلى ذلك، ترحب الوفود بتوجيهات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وبتنفيذ وإنجاز التوصيات المنبثقة عن مراجعة الحسابات التي أجراها المكتب في عام 2018. وأخيرا، أعربت عن تأييد الوفود لتوصية اللجنة الاستشارية بأن تدعم الجمعية العامة مقترح الأمين العام الداعي إلى تخصيص مبلغ قدره 100 389 دولار للمشروع في عام 2020.

البند 140 من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (A/74/78 و A/74/539)

61 - **السيدة أرمسترونغ** (مديرة مكتب الأخلاقيات): عرضت تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأخلاقيات (A/74/78)، فقالت إن التقرير يشمل الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، ويتضمن أيضا معلومات عن أنشطة فريق الأمم المتحدة للأخلاقيات، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها 250/63. وأفادت أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأخلاقيات مساعدة الأمين العام في تعزيز ثقافة عمادها الأخلاقيات والشفافية والمساءلة في المنظمة. وقد تلقّى المكتب ما يقرب من 000 2 طلب للحصول على الخدمات، مقارنة بنحو 500 1 طلب

تلقّاها في عام 2017. كما قدم المشورة بشأن بذل العناية الواجبة وإدارة مخاطر الإضرار بالسمعة وأفضل الممارسات في برامج امتثال الشركات.

62 - وواصلت كلامها قائلة إنه في إطار برنامج إقرارات الذمة المالية الذي يديره مكتب الأخلاقيات، استُعرض أقل بقليل من 6 000 بيان وأُطلقت منصة دعم جديدة على الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، شارك 78,3 في المائة من المسؤولين المؤهلين في مبادرة الإعلان الطوعي السنوي للذمة المالية لكبار الموظفين والموظفات برتبة أمين عام مساعد وما فوقها. وقام المكتب كذلك بتيسير حوار القيادة لعام 2018 في إطار موضوع "المجاهرة بالرأي: متى تصبح إبلاغا عن مخالفة؟"،الذي شارك فيه نحو 700 31 فرد من أفراد الأمم المتحدة، وهو أكبر عدد من المشاركين في الحوار منذ إطلاقه في عام 2013.

63 - ومضت تقول إنه في إطار السياسة المعززة مؤخرا بشأن الحماية من الانتقام بسبب الإبلاغ عن سوء السلوك والتعاون مع عمليات التدقيق أو التحقيقات المأذون بها حسب الأصول، تلقّى مكتب الأخلاقيات 136 طلبا، بزيادة قدرها 48 في المائة عن عام 2017. واستجاب لـ 7 إحالات من مكتب خدمات الرقابة الداخلية لاتخاذ إجراء وقائي وأجرى استعراضات أولية لـ 38 دعوى، اعتبر أن 6 منها تمثل دعاوى ظاهرة الوجاهة بشأن حالات الانتقام؛ ومن تلك الدعاوى، خلص المكتب، بعد التحقيق، إلى أن 4 منها انطوت على حالات انتقام. وفيما يتعلق باتساق السياسات، قالت إنها ترأست 10 اجتماعات لفريق الأمم المتحدة للأخلاقيات وشاركت في رئاسة الاجتماع العاشر لشبكة أخلاقيات المنظمات المتعددة الأطراف الذي استضافته الأمانة العامة لأول مرة.

64 - واسترسلت قائلة إنه على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها 263/71، اقترح الأمين العام، في تقريره السابق (A/73/89)، عدة تدابير لتعزيز استقلالية مكتب الأخلاقيات هي: تقديم التقارير السنوية للمكتب مباشرة، عن طريق الأمين العام، لكي تنظر فيها الجمعية العامة؛ وإضافة تسلسل إداري إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة؛ ورفع رتبة رئيس المكتب من رتبة مدير (مد-2) إلى رتبة أمين عام مساعد، اعتبارا من خلَفِها؛ وتحديد فترة ولاية رئيس المكتب بفترة واحدة مدتها خمس سنوات، مع إمكانية تجديدها لفترة ولاية إضافية واحدة؛ وضمان مدة التعيين في الوظيفة لرئيس المكتب من خلال السماح بإنهاء تعيينه فقط في حالتي سوء السلوك الجسيم أو الأداء غير المُرْضي؛ وحظر إعادة توظيف رئيس المكتب في الأمانة العامة.

واستجابة للتوصية التي قدمتها اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق ذي الصلة (A/73/183)، أشار الأمين العام، في تقريره الحالي (A/74/78)، إلى الأساس المنطقي لتلك التدابير التي أُرجئ النظر فيها إلى الدورة الحالية بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع قرار متعلق بالبند ذي الصلة من جدول الأعمال. وأنهت كلامها قائلة إن ضمان استقلالية المكتب يشكل أمرا أساسيا لتعزيز الثقة في عمله، على نحو ما أكدته وحدة التفتيش المشتركة في تقاريرها.

65 - **السيدة ماسيبل** (نائبة رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرضت تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/74/539)، فقالت إن اللجنة الاستشارية ترحب بزيادة المشاركة في مبادرة الإعلان الطوعي للذمة المالية، وهي على ثقة من أن الأمين العام سيواصل تشجيع كبار المسؤولين الذين لم يفصحوا بعد عن أصولهم على القيام بذلك في الدورات المقبلة. وقالت إن اللجنة الاستشارية تلاحظ أيضا ازدياد طلبات المشورة بشأن التكريمات أو الأوسمة أو الجمائل أو الهدايا أو المكافآت واستمرار الافتقار إلى سجل موحد للهدايا على شبكة الانترنت. وعلاوة على ذلك، يتعين إجراء تحليل للفوائد والدروس المستفادة من السجل العام للهدايا، الذي أُطلق على أساس تجريبي في نيويورك في عام 2016، وكذلك إجراء تحليل لمتطلباته، قبل تطويره والعمل به على نطاق الأمانة العامة.

66 - وأضافت قائلة إن اللجنة الاستشارية ترى أن إدخال أي تنقيحات في مكانة مكتب الأخلاقيات وتسلسله الإداري وهيكل إدارته ستكون له تداعيات هائلة على المنظمة برمتها. وفي حال أراد الأمين العام تقديم مقترح مبرّر تبريرا وافيا بشأن استقلال المكتب، فسيتعين عليه إعداد تقرير مفصل يتناول مسائل مثل عبء عمل المكتب وهيكله ومهامه وتداعيات ذلك على المكاتب الأخرى في الأمانة العامة وعلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

67 - **السيدة طربوش** (المراقبة عن دولة فلسطين): تكلمت باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقالت إن المجموعة تولي أهمية كبيرة لإدارة الموارد البشرية وتأمل في أن تتمكن اللجنة الخامسة من اعتماد مشروع قرار بشأن هذه المسألة في دورتها الحالية، على الرغم من التحديات الإضافية التي تسبب فيها تأخر إصدار بعض التقارير المقدمة في إطار بند جدول الأعمال ذي الصلة.

68 - وأضافت قائلة إن تنفيذ ولايات المنظمة يتوقف على نوعية موظفيها وتوافر الموارد الكافية. وتؤيد المجموعة الإصلاحات التي من شأنها أن تسهم في إيجاد قوى عاملة تتسم بدرجة عالية من الحماس

والتنوع والدينامية، لكي تصبح الأمم المتحدة أكثر إنصافا وتمثيلا وشفافية وخضوعا للمساءلة واستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء. وأعربت عن أسف المجموعة لأن الأمين العام لم يقترح، على الرغم من طلبات المجموعة المتكررة، استراتيجيةً شاملة لضمان التوزيع الجغرافي العادل في الأمانة العامة من خلال زيادة تمثيل البلدان النامية، ولا سيما على المستويات العليا، حتى تتوفر للمنظمة الأمانةُ العامة العالمية حقا التي تحتاج إليها لتنفيذ ولاياتها بنجاح. وقالت إن المجموعة تحثه لهذا السبب مرة أخرى على اقتراح هذه الاستراتيجية.

69 - وأردفت قائلة إن المجموعة تولي أهمية كبيرة لما تقوم به مكتب الأخلاقيات من إسداء المشورة للموظفين وتقديم التوجيه لهم بشأن المسائل الأخلاقية، لأن صون القيم الأساسية للمنظمة وضمان الالتزام بأعلى معايير السلوك الأخلاقي أمران ضروريان لبناء أمم متحدة تكون نموذجا للشفافية والإدارة العامة. وقالت إن مكتب الأخلاقيات يستحق الثناء على الإحاطات عن الأخلاقيات التي قدمها للجماعات والأفراد في المقر وفي الميدان، وعلى ارتفاع مستوى المشاركة في تلك الإحاطات. ويستحق المكتب الثناء كذلك على نجاحه في تخفيض متوسط عدد الأيام التي يستغرقها إجراء الاستعراضات الأولية لمطالبات الحماية من الانتقام. وأعربت عن ترحيب المجموعة أيضا بالزيادة المستمرة في عدد الموظفين المشمولين ببرنامج إقرارات الذمة المالية وعن تشجيعها للمزيد من كبار المسؤولين على الإفصاح عن أصولهم.

70 - ومضت تقول إن المجموعة في حين تسلم بالحاجة إلى مكتب أخلاقيات قوي وموثوق به، فإنها سوف تلتمس المزيد من الإيضاحات بشأن التوصيات المتعلقة بتعزيز استقلال المكتب، والواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/73/89). وبالنظر إلى الدور الهام الذي يضطلع به المكتب، ترى المجموعة أن إدخال تنقيحات على مكانته وتسلسله الإداري وهيكل إدارته ستكون له تداعيات هائلة على المنظمة. ولذلك، يلزم إجراء مزيد من التحليل للمقترحات ذات الصلة. وذكرت أن المجموعة ستشارك بصورة بناءة في مداولات اللجنة الخامسة من أجل ضمان إحراز تقدم جوهري في إدارة الموارد البشرية.

71 - **السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وهي ألبانيا، والجبل الأسود، وصربيا، ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد منذ أمد طويل السياساتِ التقدمية في مجال الموارد البشرية وإصلاحَ إدارة الموارد البشرية في الأمم المتحدة. وهو يؤيد أيضا الجهود التي يبذلها الأمين العام لجعل المنظمة أكثر فعالية وكفاءة من خلال إنشاء نظام حديث للموارد البشرية ونشر ثقافة تنظيمية تشجع على تحقيق كافة الإمكانات الكامنة للموظفين على جميع المستويات. وقال إن الناس المستفيدين في جميع أنحاء العالم من عمل المنظمة يستحقون قوة عاملة تجسد أعلى مستوى من المقدرة والكفاءة والنزاهة، على النحو المنصوص عليه في المادة 101 من ميثاق الأمم المتحدة.

72 - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالجهود التي يبذلها مكتب الأخلاقيات لكفالة امتثال الموظفين لأعلى معايير النزاهة، عبر تشجيع ثقافة تقوم على الأخلاقيات والشفافية والمساءلة. وقد لاحظ الاتحاد حدوث عدة تطورات إيجابية في عمل المكتب وهو يشدد على ضرورة ضمان استقلاله. وقال إنه في حين يأسف الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لعدم تمكن اللجنة الخامسة، خلال الدورة الثالثة والسبعين، من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع قرار متعلق بالبند الحالي من جدول الأعمال، فإنهما سيعملان بصورة بناءة لتحقيق هذا التوافق في الآراء أثناء الدورة الحالية، وذلك بغية كفالة أن تلبي الإصلاحات الحالية والمقبلة في مجال إدارة الموارد البشرية احتياجات المنظمة وموظفيها.

73 - وأعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي للجهود التي يبذلها الأمين العام لتحقيق نموذج إداري جديد، بما في ذلك استراتيجيته العالمية للموارد البشرية للفترة 2019-2021. وذكر أن الاتحاد يولي أهمية كبيرة، على وجه الخصوص، للتعديلات التي اقتُرح، خلال الدورة الثالثة والسبعين، إدخالُها على النظامين الأساسي والإداري للموظفين، والتي سوف تمكّن، على مستوى السياسة العامة، من مواءمة إدارة الموارد البشرية مع الإصلاحات الشاملة التي وافقت عليها اللجنة الخامسة في تلك الدورة. وأعرب عن قلق وفده أيضا إزاء التأخيرات المزمنة في إصدار الوثائق بجميع اللغات الرسمية، وقال إن الوفد يتطلع إلى تلقي جميع التقارير المتأخرة للجنة الاستشارية في الوقت المناسب.

74 - **السيد أمّان** (سويسرا): تكلم أيضا باسم ليختنشتاين، فقال إنه على الرغم من العوامل المعقدة التي تؤثر على إصدار الوثائق، فمن المؤسف أن جميع التقارير المقدمة في إطار البند الحالي من جدول الأعمال لم تصدر في الوقت المناسب. وأكد على ضرورة تمكين الموظفين، الذين يشكلون أثمن رصيد لدى المنظمة، من تسخير خبراتهم وقدراتهم لتنفيذ الولايات. ورأى أن اعتماد نظام لإدارة الموارد البشرية

يكون حديثا ومبسطا ويدعم قوة عاملة عالية الأداء أمر بالغ الأهمية لكفالة فعالية المنظمة وكفاءتها ومرونتها وتركيزها على تحقيق النتائج.

75 - وأعرب عن ترحيب ليختنشتاين وسويسرا باستراتيجية الأمين العام العالمية للموارد البشرية للفترة 2019-2021، وبجهوده الرامية إلى تعزيز إدارة الموارد البشرية. وقال إن على الإدارة العليا أن تكون قدوة يحتذى بها وأن تتعامل مع إدارة الموارد البشرية باعتبارها أولوية حقيقية. ورأى أن الإدارة الحديثة والملائمة للموارد البشرية يشكل في الواقع جزءا لا يتجزأ من الإصلاح الإداري الشامل الذي يشكل بدوره أمرا بالغ الأهمية للإصلاح الشامل للمنظمة.

76 - وعبّر عن تأييد الوفدين لهدف الأمين العام المتمثل في اجتذاب وتطوير واستبقاء قوة عاملة متنقلة وموجّهة نحو الميدان وعالية الأداء ومتعددة اللغات ومتنوعة. وشدد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص للتوازن بين الجنسين، الذي لا يزال غير كاف على مستوى القيادة العليا. وأضاف أن وجود نظام لإدارة الأداء يتسم بالمصداقية والنزاهة ويكافئ على إنجازات الموظفين ويعالج القصور في الأداء هو أمر أساسي لكفالة إنجاز الولايات ومساءلة الموظفين. وذكر أن سويسرا وليختنشتاين ستشاركان بطريقة بناءة في المداولات المتعلقة بالبند الحالي من جدول الأعمال.

77 - **السيد واكاباياشي** (اليابان): قال إن أكبر رصيد للأمم المتحدة هو موظفوها، ويشكل تحسين إدارة الموارد البشرية أمرا أساسيا لعمل المنظمة بفعالية وكفاءة. ويجب على الأمم المتحدة أن تقوم باجتذاب واستبقاء موظفين يستوفون أعلى مستوى من الكفاءة والمقدرة، ويجسّدون في الوقت نفسه التنوع اللازم لدعم تنفيذ الطائفة العريضة من ولايات المنظمة. وذكر، في هذا الصدد، أن التمثيل الناقص لبعض الدول الأعضاء في الأمانة العامة لا يزال يمثل مشكلة، رغم طلبات الجمعية العامة المتكررة بجعل التوزيع الجغرافي أكثر عدلاً. وقال إن اليابان، بوصفها أحد تلك البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا، تطلب إلى الأمين العام أن يضاعف جهوده في هذا الصدد. وذكر أن وفد بلده سيشارك بصورة بناءة في المداولات بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إصلاح إدارة الموارد البشرية.

78 - **السيدة نورمان - شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه بعد مرور عامين على قيام الأمين العام بعرض رؤيته لإصلاح الأمم المتحدة على الدول الأعضاء، لا تزال إدارة الموارد البشرية تشكل أحد المجالات الأكثر احتياجا إلى التحسين. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة مستمرة إلى تعزيز عمليات الاستقدام وتقصير المدد التي تستغرقها، ووضع استراتيجية شاملة للتخطيط للقوى العاملة، وتنفيذ نظام محسن لإدارة الأداء. وأعربت عن تأييد وفد بلدها التام لما يبذله الأمين العام من جهود لمعالجة هذه المسائل، مع مراعاة أن الاعتبار الأول في تعيين الموظفين يجب أن يظل متمثلا في ضرورة ضمان الحصول على أعلى مستوى من المقدرة والكفاءة والنزاهة، وفقا للمادة 101 من الميثاق.

79 - وأضافت قائلة إن لموظفي الأمم المتحدة أهمية محورية في ضمان التنفيذ الناجح لإصلاحات الأمين العام الرامية إلى تغيير النموذج الإداري وتغيير ثقافة المنظمة، وهي مبادرات أيدتها الدول الأعضاء بالإجماع. ومن الضروري في هذا الصدد مساءلة الموظفين من خلال الإشادة بالأداء الجيد والمعاقبة على قصور الأداء. وفي حين أعربت عن أسفها لعدم تمكن اللجنة الخامسة، خلال الدورة الثالثة والسبعين، من الاتفاق على مشروع قرار قوي بشأن إدارة الموارد البشرية، قالت إنها ترحب بمقترحات الأمين العام الرامية إلى تعزيز استقدام الموظفين ذوي الأداء العالي وتنمية قدراتهم واستبقاءهم. غير أنها أعربت عن قلق وفد بلدها إزاء بطء الوتيرة التي يتم بها تنفيذ نظام ملائم لإدارة الأداء يتيح تحديد العناصر ذات الأداء الرديء والاستغناء عنها، وقالت إن هذا النظام لا غنى عنه لكفالة المساءلة والفعالية في إدارة الموارد البشرية وتنفيذ الولايات. وأعربت أيضا عن تأييد الولايات المتحدة لجهود الأمين العام الرامية إلى منع ومكافحة الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي، وحماية المبلغين عن المخالفات من الانتقام. وعبّرت عن تقدير وفد بلدها للعمل الذي يضطلع به مكتب الأخلاقيات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا المجال، وذكرت أن الوفد سينظر بعناية في التوصيات المتعلقة بتعزيز استقلال مكتب الأخلاقيات.

80 - وأقرت بالجهود الحثيثة التي يبذلها أولئك الذين يخدمون المنظمة، وغالبا ما يكون ذلك في بيئات صعبة للغاية. وقالت إنه بالنظر إلى الدور الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في توطيد السلام والأمن وحقوق الإنسان، تقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية مشتركة عن ضمان فعالية المنظمة وكفاءتها وخضوعها للمساءلة. وأعربت من هذا المنطلق عن تطلع وفد بلدها يتطلع إلى المشاركة البناءة في المداولات بشأن البند الحالي من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة 12:15.